

افتتاح منتدى المخاطر التشغيلية للاقتصاد الرقمي والمناقشات تناولت سبل الحماية ومكافحة الاختراق

المفيدة للأجهزة المتخصصة، في حين ان السلبية تتواجد في الوصول السهل للمعلومة الى غير المحترف بالوضوح عينه التي تصل الى المحترف، ما يجعلها سلعة قابلة للتداول». وختم الناظور: «ان المجتمعات الحديثة في هذا القرن تواجه خطرا رقميا يجب العمل على ايجاد نظام حماية وقائي يحد من خطورة تداول المعلومات ويضع ضوابط للجريمة الالكترونية في اوجها كافة، كما يجب العمل بالتوازي على توعية الاشخاص من اخطار الجريمة الالكترونية فضلا عن انشاء وتدريب عناصر ومجتمع يعمل على ملاحقة المتركبين وذلك بهدف اعلاء راية القانون في دولة القانون».

حب الله

اما المدير التنفيذي للهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور عماد حب الله فقد أشار الى «ان الاتحاد الدولي للاتصالات قد حدد أبرز المخاطر التي تواجه مستخدمي خدمات الانترنت»، مشيرا الى ان «الاتحاد أعد مع الاتحاد الأوروبي توصيات وسياسات عديدة للوقاية من هذه المخاطر أهمها: نشر التوعية، تحفيز الاستخدام المسؤول للانترنت، تحديد المخاطر ومكافحتها الضعيف اضافة الى اعداد ميثاق خاص بالتعاون مع الهيئات المنظمة والخبراء في هذا المجال».

وختم حب الله، مؤكدا ان «التوعية ووضع خطة اعلامية من الوسائل الأكثر تأثيرا، الهدف منها التأثير على اللبنانيين ودفعهم للتصرف بمسؤولية في الفضاء السيبراني عبر اللجوء إلى وسائل التواصل أو الإعلام الاجتماعي واطلاق حملة إعلانية تلفزيونية بهدف نشر التوعية وفتح أبواب النقاش حول هذا الموضوع في المجتمع اللبناني».

حيدر

وعرض مدير جودة الخدمة والموافقة على معدات الاتصالات والمقاييس في وحدة تكنولوجيا الاتصالات في الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان سعيد حيدر «لمرتكزات حماية الفضاء السيبراني اللبناني ومشروع انشاء مركز الاستجابة لحوادث الكمبيوتر».

وقال: «لا شك أن الانتشار السريع لتكنولوجيات الاتصالات والانترنت ودخولها في مختلف مفاصل الحياة لدى كافة الشعوب والأمم، قد أدى إلى بروز حاجة ملحة وضرورية لمجاراة هذا التقدم التكنولوجي بسلسلة من الإجراءات -تشريعية- تنظيمية-إدارية وتقنية- في محاولة لضبط عمل هذا القطاع والحد من المخاطر المتأتية عن استخداماته وعن الاعتماد الشديد عليه من قبل مكونات المجتمع والدولة».

عقدت شركة «داتا اند انفستمنت كونسلت لبيانون» بالتعاون مع الهيئة الناظمة للاتصالات مؤتمرها الدوري عن «المخاطر التشغيلية للاقتصاد الرقمي ومحاذير الامن السيبراني»، في فندق الكراون بلازا، في حضور حشد من المتخصصين في القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات وهيئات من المجتمع المدني. استهل المؤتمر بكلمة افتتاحية لمدير عام شركة داتا اند انفستمنت معن البرازي، الذي أعلن «ان الشركات اللبنانية الكبرى لا تملك خطة بديلة لاي عملية قرصنة سيبرانية»، لافتا الى «ان تشابك الصلاحيات بين اجهزة الرقابة ولا سيما الامنية والادارية منها قد ادى في الآونة الاخيرة الى ازدياد حالات القمع للمحريات عوضا عن تنظيمها وتحديد صلاحيات الاجهزة المختصة ضمن القوانين المرعية الاجراء». ودعا الى «تسريع العمل في تطبيق ميثاق الشرف الاعلامي وايجاد سبل لتطبيقه ضمن مواقع التواصل الاجتماعي». وقدم البرازي التوصيات التي أقرتها الدورة الاخيرة للمنتدى المنعقدة في شباط ٢٠١٣ ودعا الى اعادة مناقشتها بغية وضع المراسيم الاجرائية لتطبيقها.

الناظور

من جهته المدير العام لوزارة العدل قال: «يتحدث العالم اليوم عن حرب الكترونية تخوضها الدول ضد اشخاص او منظمات ساحتها العالم الافتراضي، الا ان آثارها واقعية وحقيقية. مثال على ذلك عزم المملكة المتحدة البريطانية انشاء وحدة خاصة في الجيش لحماية البلاد من الهجمات الالكترونية كردة فعل على ما تعرضت له من هجمات ناهزت الاربعماية الف هجمة الكترونية في العام المنصرم. هذه الحرب تخوضها الدول لمكافحة انواع الجريمة الالكترونية في اوجها كافة، سواء في الجريمة الواقعة على الآلات بعينها او على المعلومات التي تحتويها».

وأشار الى ان «لبنان يحاول الاستفادة من خبرات الدولة التي تخوض الحروب المشار اليها اعلاه، وبالتالي انشئت وحدات متخصصة في اكثر من قطاع عام تعمل على مكافحة الجريمة الالكترونية ومعاينة مرتكبيها. الا ان ما يعيق فعالية هذه الاجهزة هو فتوة القوانين التي ترعى هذه الاعمال وروح الابتكار التي يتمتع بها من يقوم بهذه الاعمال فضلا عن نشر المعلومات ومواظبة الفرد على البحث عن طرق جديدة للحصول على المعلومات تمهيدا لنشرها».

ورأى «ان سهولة نشر المعلومات لها نواح ايجابية واخرى سلبية»، وقال: «تمثل الايجابية في توافر كم هائل من المعلومات